ورقة حول

التعليم

وتحقيق الحراك الاجتماعي

د. عبدالله بن حمد العباد

تعريف الحراك الاجتماعي :

الحراك الاجتماعي هو "انتقال الفرد إلى أعلى في البناء الطبقي للمجتمع ، بما يتاح له من تنمية لقدراته ،واستعداداته ، وجهده الذاتي ، للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع ، ومن ثم يصبح المجتمع المفتوح مجالا خصبا لحركة أعضائه "

و الحراك الاجتماعي يكون على أساس القدرات والمواهب الذاتية ، وهذا هو الوضع الطبيعي والعادل ،بيد أن هناك حراك اجتماعي على أساس القدرة المالية والمكانة الاجتماعية ، وهو الحراك الغير طبيعي وان كان ليس سلبا كله .

العوامل المؤثرة في تحقيق الحراك الاجتماعي:

هناك عدة عوامل مؤثرة في إحداث الحراك الاجتماعي هي :

1. الأيدلوجية السياسية :

وهي الفكرة الثقافية التي يدور في إطارها النظام السياسي في المجتمع ، فثمة فرق بين النظم السياسية القائمة على العدالة الاجتماعية والحكم الشوروي أو الديمقراطي ، وبين النظم المركزية أو المستبدة ، وكذلك مدى ما يسود المجتمع من تطبيق لمبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ، وما يتبع ذلك من إتاحة الفرص أمام الجميع في الحصول على الوضع الذي يناسب خبرتهم واستعداداتهم ، دون تحيز لفئة أو طبقة اجتماعية . فالحراك يكون سهلا ومرنا في المجتمع الذي تسوده العدالة واحترام العلم والعلماء وتقدير ذوي الخبرة ، والخبرة ، وإتاحة الفرص بالتساوي أمام الجميع ، أما حين يسود الاستبداد والمحسوبية والطبقية ، وتقديم المكانة المالية أو الاجتماعية على

المكانة العلمية وما يحمله الفرد من مؤهلات وخبرات تقنية وعلمية ، فإن الحراك يصبح حينئذ محصورا في فئة او طبقة دون أخرى ، ومن ثم يسود الظلم وتتسع دائرة المحرومين داخل المجتمع وما يا تبع ذلك من خلل في استقرار وأمن المجتمع .

2 . **التقدم التكنولوجي :**

وهذا عامل إيجابي لإحداث الحراك الاجتماعي من خلال ما يتوفر في المجتمع ، من وظائف ومستويات وفرص عمل ، تحتاج إلى مستوى معرفي وتقني معين ، وبالتالي فإن أمام الفرد الذي يمتلك الخبرة والتقنية أن يشغل تلك الوظائف أو أن يؤهل نفسه لشغلها ، وبالتالي يتحرك ويتطور مستوى الفرد بحسب ما توفره التكنولوجيا من وظائف جديده وبحسب امتلاك الأفراد للخبرة التقنية المناسبة لتلك التقنيات .

3- التعليم وتحقيق الحراك الاجتماعي:

إن انتقال الفرد إلى أعلى في البناء الطبقي للمجتمع ، والحصول على مكانة وظيفية واجتماعية مراقية فيه، مطلب مهم للفرد وللمجتمع ، فالفرد يحقق طموحه نتيجة لقدراته وتطوير مهاراته ، والمجتمع يحتاج الى هذه الحركة لإحداث التغير المطلوب للتنمية والتقدم ، وبالتالي ما دور التعليم في صنع هذه العملية ؟

إن من شروط تحسين الوضع الاجتماعي للفرد هو حصوله على خبرات جديدة تؤهله للمنافسة على مكانة أفضل ، والمدرسة هي البيئة الأفضل لإعطاء تلك المهارات والمتمثلة اليوم في الثورة التكنولوجية العارمة وثورة الاتصالات والتعامل مع المعلومة ، وسرعة او مهارة التكيف السريع لدى المتعلم تجاه متطلبات السوق ، فالمدرسة من

اجل أن تحدث التغير المرغوب فيه في المجتمع عليها أن تهيئ الطالب بالمهارة المناسبة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعد المجتمع لقبول قيم وشروط الحراك الاجتماعي وفي مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام مبدأ تكافؤ الفرص ، بحيث يصبح من حق كل من يحصل على خبرة او شهادة عليا ان يكون في المكان الذي يتناسب مع خبرته وقدرته .

إن تحيق الحراك الاجتماعي في المجتمع وإيمان الجميع بقيمه وشروطه ، يعني ان هناك جهودا علمية كبيرة تبذل من الجميع ، ولان كل مجتهد لن يبخس حقه ، فإن حركة الإنتاج الفكري والعلمي ستكون في أوجها ، وهذا بالضبط ما يسمى بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي هو أساس التغير في المجتمع المعاصر .

ولكن هل كل تعليم قادر على القيام بمهمة تحقيق الحراك الاجتماعي ؟

نعم فليس كل تعليم يمكن ان يكون صالحا لإحداث الحراك في المجتمع ، وانما هناك مقدمات لابد ان تتحقق في النظام التعليمي ليصبح قادرا على هذه المهمة . ومن تلك المقدمات ما يلي :

1 . أن ينفتح التعليم على بقية المؤسسات الأخرى في المجتمع . فلا خير في نظام يعيش في معزل عن الوسط الإنتاجي للمجتمع .

2 . أن يعكس التعليم روح العصر بحيث يرى كل جديد من حوله رؤية عصرية تساعد على التطور وعدم الجمود .

3. أن يركز المنهج التعليمي على الأفكار الحياتية التي يحتاجها المتعلم ، ومن ثم يصبح الأمر بالنسبة له أسلوب معيشة ومنهج حياة .

4. أن تتمتع بالاستقلالية او لا مركزية القرار ، وان تمنح قدر واسع من الحرية للمدرس والمتعلم ، وان يكون لديها آلية علمية منظمة للمتابعة والتقويم والتطوير .

5. أن تنطلق العملية التعليمية لا من كونها مجرد خدمة استهلاكية ، بل باعتبار التعليم استثمار له آثاره المباشرة وغير المباشرة في عملية التنمية بمختلف جوانبها ، الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية .

وإذا سألنا أنفسنا : لماذا نلتحق بالتعليم ؟ ستكون إجابة البعض منا : بغرض الحصول على وظيفة عالية ذات دخل مرتفع ومكانة اجتماعية مرموقة، ولهذا تجد التنافس والصراع بين الطلاب وأسرهم للحصول على أماكن في الكليات ذات المكانات العليا بعد الحصول على الثانوية العامة التي ينظر إليها الكثيرون على أنها عنق الزجاجة الذي يحدد مستقبل الفرد وظيفيا واجتماعيا ، هذا وسوف نخصص محورا مستقلا لدور التعليم في الحراك الاجتماعي .

4-الهجرة Immigration :

يتميز عالمنا المعاصر بظاهرة الهجرة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، المستوى الداخلي أو الخارجي نتيجة لعوامل كثيرة منها التقدم العلمي في مجالات المواصلات ويسر عمليات الانتقال، بالإضافة إلى اختلاف مصادر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المعيشة بين المناطق الجغرافية داخل الدولة، أو بين الدول مع بعضها البعض وتلعب الهجرة دورا هاما في عملية الحراك الاجتماعي .

والهجرة على مستويين: الأول : ويطلق عليه الهجرة الخارجية Immigration ويشير إلى الهجرة من دولة إلى دولة أخرى ، و الثاني: يطلق عليه الهجرة الداخلية Migration ،ويشير إلى الهجرة من منطقة جغرافية

إلى منطقة جغرافية أخرى داخل الدولة الواحدة، وقد تكون الهجرة مؤقتة لفترة زمنية محددة ثم يعود بعدها المهاجر إلى وطنه الأصلي، أو هجرة دائمة كما حدث لبعض الجماعات الأوربية التي هاجرت إلى أمريكا واستراليا واستوطنت بها (الشخيبي، 2002: 204) .

وللهجرة دور مزدوج في ظاهرة الحراك الاجتماعي، حيث يساعد المهاجرون أصحاب البلاد الأصليين على الحراك الاجتماعي إلى أعلى وذلك بشغل الأعمال والوظائف المتواضعة والبسيطة التي كان بشغلها المواطن قبل وصول هؤلاء المهاجرين، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث للمهاجرين الإيطاليين في أمريكا عندما قاموا ببناء مترو الأنفاق في نيويورك تحت أشراف من سبقهم من مهاجرين، وكذلك الأعمال التي يقوم بها المهاجرون الى دول الخليج العربية .

وبعد أن يعود هؤلاء المهاجرون إلى بلادهم الأصلية بما جمعوه من أموال تتحسن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه قبل الهجرة في وطنهم الأصلي، ومثال ذلك عودة العمال من دول الخليج العربية، ويمكن التحقق من حراكهم اجتماعياً بالمقارنة بين ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية قبل السفر إلى هذه الدول وبعد العودة منها .

5- عدد أفراد الأسرة Number of Family members

إن نسبة الإنجاب تختلف باختلاف الطبقات أو المستويات الاقتصادية الاجتماعية داخل المجتمع الواحد ، وتزداد هذه النسبة بين الأسر التي تنتمي إلى مستويات اقتصادية اجتماعية دنيا ، وتقل بين الأسر التي تنتمي إلى مستويات اقتصادية اجتماعية أعلى . وتختلف هذه النسبة أيضا بين المجتمعات باختلاف درجة تقدمها العلمي والتكنولوجي، حيث ترتفع نسبة الإنجاب في المجتمعات الزراعية والنامية، وتقل في المجتمعات المتقدمة، ، ان المجتمعات المتقدمة تتمتع بوفرة المهن العليا التخصصية التي تزيد في بعض الأحيان عن عدد أبناء الطبقات الغنية فيها ، ومن ثم تكون هناك فرص لأبناء الطبقات الفقيرة في الحصول على بعض هذه المهن، وبالتالي يتحركون اجتماعيا إلى أعلى .

6- التقدير الاجتماعي للوظيفة:

تقدير المجتمع للوظائف يختلف من فترة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات، ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من العوامل ، منها مدى أهمية هذه الوظيفة لكل من الفرد والمجتمع، والعائد المادي لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى عدد الأفراد الذين يشغلونها .

والمعنى أن التقدير الاجتماعي للوظيفة يزداد مع ازدياد أهميتها لكل من الفرد والمجتمع، وارتفاع عائدها المادي ، وعدد الأفراد الذين يشغلونها ، مثال ذلك : وظيفة المعلم في المجتمع المصري كانت عالية حتى ثلاثين عاماً مضت لأن غالبية أفراد المجتمع كان لديهم شعور عام بأهميتها ، وكانت ذات عائد مادي كبير ومكانة اجتماعية عالية لصاحبها مقارنة بأصحاب الوظائف الأخرى، أما الآن أصبحت هذه الوظيفة ذات مكانة اجتماعية متواضعة نتيجة للعائد المتواضع .

وعلى العكس في المملكة العربية السعودية كانت مهنة التعليم ذات عائد مادي منخفض ، وكانت كليات التربية تعاني من قلة المنتسبين إليها ، ولكن بعد التطور الذي مس العائد المادي لهذه المهنة ، تغير الوضع ولأصبحت مهنة التعليم من المهن المهمة في المجتمع السعودي ، ومن الوظائف التي أعطت شاغلها مكانة مادية ومن ثم ارتفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي .

هذا بالإضافة إلى وظائف مهنية كثيرة لم يكن لها وجود من قبل في البناء الوظيفي نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يحاول المجتمع أن يأخذ به في مسيرته ، اصبحت الآن من المهن العليا في المجتمع . كذلك فإن في المجتمع السعودي القديم يتسابق للحصول على وظيفة في أي قطاع حكومي نظراً لما كانت عليه من أهمية اجتماعية في ذلك الوقت وما كانت تؤمنه من عائد مادي قوي وكبير وتحقق مكانة عالية، أما اليوم فإن ذلك الحرص والانجذاب للقطاع الحكومي قد قل لأنه لم يعد يحقق تلك المطالب وأصبح التوجه ينعطف نحو القطاع الخاص لأنه في غالبا يحقق المطالب الشخصية في الوقت الراهن .

7- العوامل الشخصية:

يقصد بالعوامل الشخصية، الموهبة ،وسمات الشخصية ،والمهارات الحركية والقدرات، ولها دوربارز في حراك الأفراد اجتماعياً إلى أعلى وخاصة أبناء الطبقات الفقيرة والأمثلة على ذلك كثيرة وخاصة في المجتمعات المفتوحة ، فمنها المهارات الجسمية والحركية التي يتمتع بها بعض الأفراد وتساعدهم على إحراز البطولات الرياضية، وكذلك موهبة الفن والذكاء الاجتماعي، بالإضافة إلى الذكاء العلمي التي تجعل الشخص يتجه إلى مستويات أعلى في التعليم .

ثالثاً: آثار الحراك الاجتماعي:

للحراك الاجتماعي الصاعد آثاره ونتائجه الإيجابية ، فغالباً ما يصحبه زيادة في متوسط الدخل وارتفاع في المكانة الاجتماعية، وأحيانا النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وسعي المجتمع الى تربية أفراده التربية الأخلاقية السليمة يؤدي الى زيادة الروح التعاونية والايجابية في المجالات المختلفة ، فعندما تستقر هذه الروح في النفوس عن طريق التربية الأخلاقية السليمة تصبح طاقة فعالة تدفع كل انسان لأن يبذل كل ماعنده من امكانيات ليسبق الآخرين في عمل الخيرات وذلك وفقاً لقوله تعالى: "فاستبقوا الخيرات" وقوله تعالى: "أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون" .

فالزارع مثلاً يعمل عندئذٍ بكل جهده في التنمية الزراعية لينتج أكثر ولينفق أكثر فيسبق غيره في ذلك ،وصاحب المال يسرع الى تنمية ماله عن طريق اقامة مشروعات ومصانع ليساعد بذلك على النهوض بمجتمعه وليقدم عوناً للفقراء أو ليوجد عمل لهم،والمتعلم يكافح ليتعلم أكثر وليعلم أكثر ، والعالم يعمل بإخلاص ليخترع مخترعات حديثة لتسهيل الصعوبات وليبتكر أفكاراً جديدة لإيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها الناس . والصانع يعمل لإتقان صناعته وليتقدم فيها ليسبق الآخرين في ايجاد الصناعة وابداعها . والعامل يعمل بكل جهده لإحسان عمله وليؤدي أكبر خدمة إلى وطنه ومجتمعه(يالجن، 1983 :74-75) .

ولكن بالإضافة إلى ذلك فان له أحياناً آثاره ونتائجه الاجتماعية والنفسية السلبية التي قد تنعكس على سلوك الفرد المتحرك اجتماعياً وأسرته، وخاصة هؤلاء الأفراد غير الأسوياء نفسياً أو اجتماعياً، حيث يؤدي الحراك الاجتماعي المفاجىء خاصة في المجتمعات النامية الى مشكلات نفسية واجتماعية، منها القلق والعزلة والتوتر والاغتراب ومشكلات عدم التكيف النفسي والاجتماعي، فمن المفترض أن الفرد الذي يتحرك اجتماعياً إلى أعلى يتفق سلوكه ونمط شخصيته مع قيم ومبادئ وعادات وتقاليد الطبقة أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي الجديد، ولكن غالبا ما يصطدم مثل هذا الفرد بالواقع الاجتماعي الذي يعزله اما عن البيئة الاجتماعية التي انتقل إليها، أو عن أسرته التي شاركته الكفاح للوصول إلى ما هو عليه الآن (الشخيبي، 2002: 207) .

أما هؤلاء الأفراد الذين يتحركون اجتماعياً إلى أسفل وخاصة ممن عاش في أسر ذات مستوى اقتصادي مرتفع، ونتيجة لظروف معينة هبطوا في سلم الحراك الاجتماعي، فغالباً ما يصابون بأمراض نفسية واجتماعية متعددة، منها الحقد والكراهية للمجتمع والنظام والإفراد الذين تحركوا إلى أعلى بالإضافة إلى العزلة والتوتر النفسي، والأمثلة على ذلك كثيرة نلاحظها في واقع مجتمعنا .

كذلك هناك نقطة متصلة بالأفراد الذين يتحركون إلى أعلى، فالبعض قد يصاب بما يسمى بالإحساس بالذنب بسبب النجاح، والذي قد لا يستحقه ربما ، او أن الوضع الذي أنتقل إليه قد يكون مختلفا تماماً عن الوضع الذي يعيشه اخوته وأهله فيحس تجاههم بالمسؤولية وكذلك يتعاطف معهم لأنه الوحيد الذي استطاع تغيير حالته وتحسين مستواه .

رابعاً: التربية و التعليم والحراك الاجتماعي:

هناك العديد من المواقف الإسلامية التي توحي وتؤكد أن تعاليم الإسلام لا تتعارض مع العمل والعلم والاكتشافات والاختراعات ولا تتنافى معها بل تدعو إليها وتحث عليها ، لذلك ومما لا يخرج عن نطاق التمسك بالدين يجب أن يوجه الآباء والمربون والمجتمع أبناءهم إلى دراسة الرياضيات والكيمياء والجيولوجيا والفيزياء والطب والهندسة وغيرها من علوم عصرنا هذا مع تمسك بالعقيدة الإسلامية ليجمعوا بين الحسنين وتتضاعف حسناتهم

ويسيروا وفق إرشاد الدين القويم، وليدرك الشباب أن الإسلام دين ودنيا ودولة، علم وعمل وعبادة، حياة وموت وآخره، وليس دين روحانيات فقط أو ماديات فقط كبعض الأديان الأخرى. (العيسى، 1403: 16) وبالتالي يزيد العلم من التقدم التكنولوجي للمجتمع، وبالتالي تزيد حركة المجتمع.

والتربية والتعليم الآن ليستا أقل حظاً من المهن الأخرى في النيل من معطيات العصر التقنية التي أدت إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في تلك المهن بل إن التربية والتعليم تعرضتا إلى موجة تغيير أكثر من غيرها، والتغيير المقصود في الأسلوب وليس في الثوابت والأصول.

والمنطق العلمي يحاول الإستفادة من معطيات العصر التقنية ويلزم الفرد حينئذ اعداد نفسه لمثل هذا التغيير. وهذا التغيير لا يمكن ان يواجه بواسطة النظم التعليمية التقليدية حيث لا يستوعب المنهج التعليمي الجوانب التطبيقية المؤدية الى اكساب المهارات العملية للعديد من المهام الوظيفية بل النهج السليم أن يكون هناك توازن وأن يكون للتدريب دور فاعل في تطبيق ما يعطى في المنهج التعليمي. حيث أن التدريب بأنواعه المختلفة من مقومات التنمية الاجتماعية أصبح مطلباً حضارياً في عصرنا الحاضر. وأن التغير في التربية يجبرنا الى أن ننظر الى المستقبل التربوي من خلال عناصر العملية التربوية فهناك مدرسة ومدرس ومنهج وادارة.

ويمكن الرفع من كفاءة العملية التعليمية لتقوم بمهامها المناطة بها برفع كفاءة المعلم وذلك باخضاعة لدورات تدريبية مستمرة لتحاقه بها واجتيازه اياها يكون بمثابة ترخيص له في الاستمرار كعنصر من أهم عناصر العملية التعليمية، فالأمر ليس اختيارياً بل سيصبح مطلباً من قبل المعلم نفسه قبل ادارته إذا ما وجد البرنامج التدريبي المتطور الذي يرفع من قدراته والحافز المادي والمعنوي، فتجديد النشاط والحركة في المفهوم العضوي يساعد على التخلص من الترهل (الشاعر، 1422).

ولقد أصبح توفير البيئة الملائمة لإيجاد حياة متوازنة ومنسجمة وظيفة أساسية من الوظائف التجديدية للمدرسة الحديثة. وكما يذكر (متولي وآخرون، 1415: 149) إن إيجاد حافة التوازن بين أفراد المجتمع وعناصر البيئة الاجتماعية وقاعاتها وإتاحة الفرصة لكل فرد لكي يتحرر من القيود السلبية التي تفرضها عليه طبقته الاجتماعية التي ولد فيها، أمر تلتفت إليه المدرسة الحديثة كثيرا، بل إن من الوظائف الاجتماعية للمدرسة الحديثة القيام بدور فاعل في تحقيق التكامل الاجتماعي بالقضاء على كل أشكال المتناقضات والنفور في اتجاهات النشء وتنسيق المؤشرات المختلفة بحيث تجعلها اتجاهات عقلية متسقة في سلوك أولئك الأطفال .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن للتعليم أن يحقق الحراك الاجتماعي؟

طبقا لمبدأ الديمقراطية الذي يجعل من التعليم الوسيلة الأساسية لبناء الوطن والمواطن، فإن عملية اختيار وتصنيف الأفراد على المناصب القيادية تعتمد أساسا على قدرات الفرد واستعداداته وإنجازاته الشخصية، أما الامتيازات الطبقية والمحسوبية فلم يعد لها دور في هذه العملية.

معنى ذلك أن المجتمع الديمقراطي هو مجتمع الصفوة العلمية الذي يعتمد أساساً على المعلومات والمهارات التي تنظمها التنمية الشاملة، ويتطلب ذلك اختيار أفراد أكثر تدريبا وتعليما ومعرفة بمتطلبات الوظائف التي سيشغلونها بغض النظر عن أي عامل خارجي.

وهنا لا نريد بالتنمية معنى التقادم الزمني المجرد أو الفرق الحيوي "البايولوجي" أو النمو العلمي والثقافي المجرد مهما كانت طبيعة تلك العلوم، أو الفارق الذي يحدث بنمو الشباب بين زمن وآخر جراء تحليه الظاهري بصفات معينة واعتياده على ممارسات ما ومراعاته لثقافات اضافية لم يكن قد تحلى بها أو راعاها سابقاً، بحيث تكون العملية أشبه ما تكون بوضع اللبنات لإقامة جدار عال، دون أن يكون ثمة ترابط مشترك بين هذه الوحدات البنائية أو أي تفاعل فيما بينها، وإنما نريد "بالتنمية" وهي عملية "التربية" أو عملية "التغيير" وهذه العملية "التنموية" تتطلب أن

يتزود الشاب بالفكر ويحول ذلك الفكر إلى ممارسة وبذلك يحدث في نفسه اضطرادات بالنمو من خلال سلوكه الفردي والاجتماعي، فيكون بذلك تقادم الزمن أو تحصيله الثقافي أو بناؤه البدني والاجتماعي عوامل يمكن أن تصب في إثراء مسيرته التربوية. هذا هو باختصار ما نريده بمفهوم "التنمية". (الجعفري، http://www.fingersfollies.com/fekr/15.htm)

ولكن كيف يمكن تعليم جميع أبناء المجتمع إلى الحد الذي يتفق مع قدراتهم واستعداداتهم؟ وكيف يتم تصنيفهم وتوزيعهم على مستويات التعليم وأنواعه المختلفة في هذا المجتمع الديمقراطي؟ وكيف يحصل كل فرد على الوظيفة التي تناسب المستوى العلمي والتخصص الذي حصل عليه؟

للإجابة على مثل هذه التساؤلات كما يذكر يمكن القول أن تبني الحكومة الديمقراطية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما يرتبط به من سياسات تعليمية وتطبيقية بطريقة صحيحة هو الطريق الوحيد لذلك .

يشير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلى حق كل مواطن أن تكفل له الدولة الالتحاق بالتعليم والانتفاع بخدماته والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته وإمكاناته وميوله الشخصية، وبغض النظر عن أي عامل خارج عن إرادته يتمثل في النوع أو العنصر أو الطبقة الاجتماعية أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، وان يحصل على الوظيفة التي تتناسب مع المستوى التعليمي الذي وصل إليه. وطبقا لهذا التعريف توجد أربعة افتراضات أساسية يجب أن تسعى الحكومات الديمقراطية إلى تحقيقها (الشخيبي، 2002: 211-212) .

1. إن المواطن الذي ينتمي إلى مستوى اقتصادي اجتماعي منخفض يجب أن يحصل على نفس الفرصة التي يحصل عليها غيره من المواطنين في الالتحاق بالمدرسة والاستفادة من خدماتها التعليمية، والاستمرار في التعليم إلى أن يصل إلى المستوى التعليمي الذي يتفق وقدراته وإمكاناته وميوله الشخصية، وأن يحصل على ذات الفرصة في شغل الوظيفة التي تتناسب مع مستواه التعليمي .

2 . إن وظيفة الحكومة الديمقراطية الممثلة لجميع أبناء المجتمع يجب أن تقدم يد المساعدة لكل مواطن للحصول على حقوقه في كافة مجالات الحياة، ومنها التعليم وممارسة حريته الشخصية واستقلاليته بغض النظر عن أي عامل خارجي، وفي مقابل ذلك لا يبخل أي مواطن بأي جهد في المشاركة في خدمة مجتمعه وتنميته الشاملة .

3 . إن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي عن طريقها تستطيع الحكومة الديمقراطية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالمدرسة هي المؤسسة التي عن طريقها يستطيع أبناء الأسر الفقيرة الحصول على مستوى ونوع التعليم الذي يتفق وقدراتهم وميولهم، ومن ثم يستطيعون شغل الوظائف التي تؤهلهم لها شهادتهم ودرجاتهم العلمية .

4 . إن عملية انتقاء وتوزيع الطلاب على أنواع التعليم المختلفة في جميع مراحله والتي تقوم بها المدرسة، يجب أن تعتمد على كفاءة الطالب وقدراته، وليس على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، أو النوع أو العنصر أو البيئة الجغرافية التي ينتمي إليها .

5 . أن يرتبط نظام التوظيف في سوق العمل ارتباطا موجبا بالمستوى التعليمي الذي يحصل عليه المواطن، بمعنى أن يكون الشخص المناسب في المكان المناسب سواء من حيث طبيعة الوظيفة أو الدخل أو المكانة .

وطبقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تحول هدف المدرسة ووظيفتها من مؤسسة اجتماعية متحيزة اجتماعيا ، تسيطر عليها فئة معينة بغرض تحقيق أهدافها الخاصة وذلك بالمحافظة على الوضع القائم في المجتمع والثبات الاجتماعي عن طريق توارث اللامساواة بين الأجيال – كما سبق أن ذكرنا – إلى مؤسسة اجتماعية تحترم المجتمع بجميع فئاته وطبقاته، وتصبح وسيلة للتقدم والتنمية الشاملة، وأداة لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية لأبناء الأسر الفقيرة، أي حراكهم اجتماعيا إلى أعلى، وذلك عن طريق عملية الانتقاء والتوزيع التعليمي والوظيفي التي تعتمد على قدرات الفرد وجهوده الذاتية .

وإذا كانت المدرسة هي المؤسسة الأولي التي تساعد على حراك أبناء الأسر الفقيرة إلى أعلى، فكيف يتم ذلك؟ وما الوسائل والأساليب التي يمكن للمدرسة أن تستخدمها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعتبر بدوره القناة التي من خلالها تتم عملية الحراك الاجتماعي؟

وللإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها، أيقنت الحكومات الديمقراطية أنه من الضروري أن تتولى مسئولية الإشراف على المدرسة وتوجيهها لخدمة جميع أفراد المجتمع، وبالتالي خدمة المجتمع ذاته، ورأت أيضا ضرورة بذل الجهد الوافر من جانب جميع العاملين في الحقل التعليمي والأفراد والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، ومن الوسائل والأساليب التي من الممكن أن تعتمد عليها السياسة التعليمية العامة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ما يلي:

1- مجانية التعليم
2- التعليم الإلزامي
3- التقويم الموضوعي لأداء الطلاب
4- المساواة في معاملة الطلاب في المدرسة
5- تنوع التعليم الثانوي
6- فتح أبواب الجامعات أمام جميع أبناء المجتمع.

وفي حقيقة الأمر فانه بعد مضي فترة زمنية تزيد على نصف قرن تقريبا على محاولات كثير من حكومات دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء لتبني مبادئ الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، هل تم تطبيق مبدأ مجانية التعليم وقوانين الإلزام في التعليم لجميع أبناء المجتمع بغض النظر عن أي عامل خارج عن قدراتهم واستعداداتهم

وميولهم ؟ هل أصبحت فرص الالتحاق بأنواع التعليم الثانوي المختلفة والكليات بمختلف تخصصاتها متكافئة لجميع أبناء المجتمع لا فرق فيها بين غني وفقير أو ريفي وحضري أو ذكر وأنثى ؟

لقد جذبت محاولات الإجابة على هذه الأسئلة كثيراً من المفكرين والباحثين في مجالات التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع ، و نتيجة للاختلافات الكثيرة في الظاهرات والمشكلات الاجتماعية التي تتأثر غالباً بالظروف الطبقية والمجتمعية المحيطة بها ، بالإضافة إلى تعقد هذه الظاهرات وصعوبة قياسها ، لم تتوصل هذه الدراسات والبحوث إلى إجابات واحدة لهذه الأسئلة، ولكنها اختلفت اكثر مما اتفقت في نتائجها وطرق حلها لهذه المشكلات وتفسيرها لهذه الظاهرات، وكانت نتيجة هذه الاختلافات انقسام المفكرين والباحثين الى فريقين رئيسيين لكل منهما فلسفته الاجتماعية التربوية واتجاهاته السياسية والتي على أساسها يفسر نتائج دراساته وبحوثه: (الشخيبي، 2002: 217-218) .

الفريق الأول:

ويمثل الاتجاه الوظيفي البنائي أو التقليدي المحافظ، وهذا الاتجاه هو الأكثر انتشاراً في كثير من دول العالم، وغالباً ما يمثله أصحاب السلطة السياسية والاجتماعية ومن يؤيدهم من علماء وباحثين، ويتزعمه علماء كثيرون وعلى رأسهم تالكوت بارسونز ودانيال بيل ، وسيمورليبست .

الفريق الثاني:

ويمثله الاتجاه الراديكالي غالباً الأحزاب والتيارات المناهضة او المعارضة للسلطة، ولهذا الاتجاه ايضا قوته في معظم دول العالم خاصة الديمقراطية منها ، وان كانت هذه القوة تتمثل غالبا في الافكار النقدية دون تقديم بديل علمي موضوعي لما يتم نقده من نظم وسياسات، ويتزعم هذا الاتجاه علماء كثيرون وعلى رأسهم كل من صمويل بولز، وهربرت جينيتز، ومارتن كارنوي، وباولوفيريرى، وايفان إلينتش، وقد بدأ الضعف ينسج خيوطه داخل هذا الاتجاه خلال السنوات الاخيرة وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفصال دويلاته عن بعضها .

في الوقت الذي يؤكد فيه انصار الاتجاه الوظيفي البنائي على أن المدرسة تقوم بالفعل بالوظيفة التي حددت لها والممثلة في تحقيق الحراك الاجتماعي وخاصة لأبناء الاسر الفقيرة، وذلك بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع، فإن أنصار الاتجاه الراديكالي يؤكدون على أن المدرسة ما زالت أداة تستخدمها الفئة أو الطبقة المسيطرة لتحقيق الثبات الاجتماعي ونقل الطبقية من جيل الى آخر، وذلك لأنها لا تحقق تكافؤ الفرص التعليمية وخاصة لأبناء الاسر الفقيرة، وفي رأيهم أيضا أن المدرسة عبارة عن مرآة صغيرة تعكس ما يحدث في المجتمع المحيط بها، وبالتالي فاذا كان المجتمع سليما ويحقق العدالة الديمقراطية في جميع جوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان ذلك ينعكس على ما يسود المدرسة من قيم ومبادىء ، اما اذا كان المجتمع مريضا أي ينتشر الفساد في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك حتماً سينعكس على المدرسة ويسودها ما يسود هذا المجتمع، وأن الامراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنتشر في كثير من المجتمعات المعاصرة وخاصة المجتمعات النامية، فان ذلك حتماً سينصب على المدرسة ولن تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

ويشير الاتجاه الراديكالي ايضاً إلى أنه يوجد تناقض كبير بين ما تعلنه كثير من الحكومات المعاصرة من مبادىء الديمقراطية والحرية والعدالة وبين ما يطبق على أرض الواقع، وينطبق هذه على المدرسة وما تمارسه من سياسات داخل المجتمع .

الخـــــاتمة

عرفنا فيما سبق أن الحراك الاجتماعي يشير إلى حركة الفرد أو الجماعة أو القيم أو انتقالها من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر، وقد يكون هذا الانتقال داخل المستوى الاقتصادي الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية، أو من مستوى اقتصادي اجتماعي أو طبقة اجتماعية الى مستوى اقتصادي اجتماعي أو طبقة اجتماعية أخرى، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى ويطلق عليه الحراك الاجتماعي الصاعد ، وقد يكون إلى أسفل ويطلق عليه الحراك الاجتماعي الهابط .

وتناولنا بعد ذلك العوامل التي تؤثر على الحراك الاجتماعي وقد شملت هذه العوامل كلا من الايديولوجية السياسية ، والتقدم التكنولوجي، والتعليم ، وعدد أفراد الاسرة، والهجرة، والعوامل الشخصية ، والتغير الاجتماعي للمهنة .

وعرضنا بعد ذلك للآثار المترتبة على الحراك الاجتماعي منها ما هو ايجابي أو سلبي أيضا . وفي الجزء الأخير من دراستنا الحالية تناولنا طبيعة العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي وكيف يمكن أن تكون المدرسة أداة للحراك الاجتماعي أو الثبات الاجتماعي، والوسائل التي يمكن من خلالها يستطيع التعليم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما يرتبط به من سياسات مجانية التعليم، والإلزام في التعليم، والتقويم الموضوعي لأداء الطلاب، والعدالة في معاملة الطلاب، وتنوع التعليم الثانوي، وفتح أبواب الجامعات أمام جميع أبناء المجتمع .

وقد تبين لنا من عرضنا السابق أن تحقيق التعليم لدوره كوسيلة للحراك الاجتماعي قد خضع لاتجاهين أحدهما وظيفي بنائي يرى أن التعليم قد تمكن بالفعل من تنشيط الحراك الاجتماعي لدرجة كبيرة والاتجاه الآخر راديكالي يرى أن التعليم قد فشل في تحقيق دوره كوسيلة للحراك الاجتماعي بالشكل المطلوب .

هذا ونسأل الله السداد والتوفيق لنا ولأستاذنا وزملائنا ، والله الموفق ،

المـــراجـــع

1- شتا، علي والجولاني، فادية، علم الاجتماع التربوي، القاهرة: مكتبة الاشعاع، 1997م.

2- الشخيبي، علي السيد محمد، علم اجتماع التربية المعاصر، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس (23)، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م.

3- متولي، مصطفى محمد وآخرون، المدرسة والمجتمع، ط2، الرياض: مكتبة الخريجي، 1415.

4- محفوظ،محمد،الدينامية الاجتماعية،جريدة الرياض،2002م.

5- حمدان،محمد زياد،التربية عبر التاريخ،عمان،دار التربية الحديثة،1409هـ.

6- أمين ، جلال، الحراك الاجتماعي وأزمة الاقتصاد المصري، مجلة اليقظة، العدد (5)، السنة (1)، يوليو، 1985م.

7- العيسى، علي محمد،ما استطعت عن المجتمع والتربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1403هـ.

8- الجعفري، د.إبراهيم ، تربية الشباب بين الأصالة والتجدد، http://www.fingersfollies.com/fekr/15.htm

9- أحمد ، حمدي علي، مقدمة في علم اجتماع التربية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م.

10-الشاعر،أ.د.عبدالرحمن ابراهيم،الترهلالتربوي،جريدة الجزيرة،1422هـ.

11- يالجن، د.مقداد،دور التربية الأخلاقية الإسلامية في بناء الفرد والمجتمع والحضارة الإنسانية،بيروت:دار الشروق،1983م.

12 – عبدالهادي ، نبيل ، علم الاجتماع التربوي ،عمان :دار البازوري ،2002

13- العباد ،عبدالله ، فئات المجتمع الاسرائيلي ، بحث غير منشور ، 1406 هـ

14 – وطفة ، علي أسعد،علم الاجتماع التربوي وقضايا الحياة التربوية المعاصرة ،الكويت ، دار الفلاح ، 1998

15- صلاح الدين ابراهيم معوض، التربية وقضايا المجتمع ، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001
16- عبدالكريم بكار، حول التربية والتعليم ، دار القلم ، دمشق ،2001
17- - مجدي عزيز ابراهيم، تطور التعليم في عصر العولمة ،القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،200
18- مصطفى متولي وآخرون ، المدرسة والمجتمع ، الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط2، 1415هـ
19- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مستقبل التربية وتربية المستقبل، تونس 1978